صورة السلطان عبد الحميد الثاني في المراجع العربيَّة (دراسة في سياسته تجاه المسألة الدستوريَّة والقضيَّة الفلسطينيَّة 1876–1909م)

علاء كامل سعادة[1]، مجاهد جمال الطلوحي[2]

https://doi.org/10.35516/jjha.v17i2.1345

ملخص

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضَّوء على موقف المراجع العربية من سياسة السلطان عبد الحميد الثاني فيما يتعلق بالمسألة الدستورية والقضية الفلسطينية. وعليه، فقد جرى اختيار نماذج محددة من المراجع العربية باعتبارها تعكس وجهات نظر مختلفة في مواقف السلطان عبد الحميد الثاني، وأهم قضايا عصره، مثل مواقفه: من المسألة الدستورية، ومن القضية الفلسطينية، وأهم التحديات التي واجهها. وقد اعتمد البحث على المنهج التاريخي الوصفي التحليلي القائم على جمع المادة العلمية التاريخية من مصادرها الأصيلة، ثم تحليلها وتوظيفها في صياغة الأحداث التاريخية، وكذلك توثيقها بأسلوب تاريخي منهجي.

الكلمات الدالة: موقف المراجع العربية، السلطان عبد الحميد، المسألة الدستورية، الحركة الصهيونية، القضية الفلسطينية.

المقدِّمة:

تعّد شخصية السلطان العثماني الرابع والثلاثين من سلاطين بني عثمان عبد الحميد الثاني الذي تولى الحكم في الدولة العثمانية في الفترة ما بين (1876–1909م)(حرب 1991a: 34) من بين أهم شخصيات القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرون الميلاديين؛ وذلك لأن هذا السلطان تولى الحكم في فترة كانت الدولة العثمانية فيها تعاني من الضعف الفساد والاضطرابات الداخلية المتمثلة في فساد السياسيين في الدولة وأطماعهم الشخصية، التي كانت تدفعهم لتغليب مصالحهم الشخصية على المصلحة العامة للدولة، وكذلك العجز المالي في خزينة الدولة وما ترتب عليه من ديون أثقلت كاهل الدولة.

وتراجع الدولة وعجزها في بعض الأحيان عن تسيير عجلة الإصلاح بالشكل الملائم، وكذلك بعض المؤامرات التي كان يقوم بها بعض الأفراد ضد الحكومة العثمانية والسلطان والمتمثلة في تشكيل جمعيات وأحزاب الغرض الأساسي منها إسقاط الخلافة الإسلامية والقضاء على الدولة العثمانية صاحبة التراث الممتد إلى ستة قرون.

ناهيك عن الأوضاع الخارجية للدولة العثمانية التي عانت منها الدولة في هذا الوقت وتتمثل في الأطماع الأوروبية في القضاء على الدولة العثمانية وتقاسم تركتها؛ مما دفع هذه الدول الأوروبية لإثارة المتاعب المستمرة للدولة العثمانية

---

[1] رئيس قسم التاريخ، جامعة آل البيت.

[2] معلم، وزارة التربية والتعليم الأردنية.

تاريخ الاستلام: 2022/2/1، تاريخ القبول: 2022/7/5.

©2023م عمادة البحث العلمي/الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

ما بين حروب شنتها هذه الدول على الدولة العثمانية، أضف إلى ذلك إثارتها للأقليات داخل الدولة للثورة ضدها، وقد حاربت هذه الدول الدولة العثمانية بشتى الأساليب والطرائق حتى صارت تطلق عليها اسم (رجل أوروبا المريض) نسبة للأوضاع المتردية التي انتهت عليها الدولة، كما ومولت هذه الدول الجمعيات والجماعات الداخلية، والخارجية المناهضة للدولة بشتى الطرق للإطاحة بها.

والحقيقة أن السلطان عبد الحميد الثاني أتبع سياسات وتدابير كثيرة ومتعددة لإصلاح هذه الأوضاع التي شكلت خطرًا كبيرًا على الدولة العثمانية، مهددةً إياها بالزوال والانقراض.

ومما سبق نرى أن هذا السلطان أعتلى العرش في ظروف صعبة جدًا كان عليه أن يحارب على جبهات عديدة داخلية وخارجية للحفاظ على دولته وعرشه، والحقيقة أن السلطان قام بجهود كبيرة في التصدي لهذه المؤامرات والصراعات الطويلة خدمةً لدينه ودولته وأمته، طامحًا في جمع الأمة تحت راية واحدة، الأمر الذي أوصله في النهاية لخسارة عرشه والانقلاب عليه عام 1909م من قبل. (جمعية الاتحاد والترقي)

وقد تناول الكُتّاب على اختلاف توجهاتهم سيرة هذا السلطان من كل جوانبها، وحاول كلّ منهم ترجيح وجهة نظره حول هذه الشخصية ذات التأثير الكبير في تغيير أحداث التاريخ الحديث حيث حافظ على الدولة العثمانية من السقوط المحتوم مدة ثلاثين عام، فمن هؤلاء الكُتّاب من يرى أن هذا الرجل عظيم وقدم للأمة خدمات كبيرة، ومنهم من يراه سياسي محنك قدم ما يمكن لأي حاكم في ذلك الوقت تقديمه، والبعض يصوره بصورة سيئة وأنه هو السبب في النكسة التي تعرضت لها الدولة العثمانية في عصره وأنه السبب في سقوطها.

إن اختلاف هذه الروايات ووجهات النظر بين الكُتاب العرب جعلت من شخصية السلطان عبد الحميد الثاني شخصية جدلية تفاوتت مواقف الكُتاب منه إيجابًا وسلبًا؛ مما يضع الباحثون والقراء موضع الحيرة من مواقف هذا السلطان، الأمر الذي يصعب معه وضع هذا الرجل موضعه الذي يستحق، ويصاب بحيرة –كما ذكرنا– تجاه هذا الرجل وبالتالي من تاريخ الأمة في هذه الفترة ككل، وذلك لتأثير الفترة التي تولى فيها السلطان عبد الحميد الثاني قيادة الدولة العثمانية –التي كانت مركز الخلافة الإسلامية والأمة الإسلامية ككل آنذاك– على الأحداث اللاحقة في تاريخ العالم بشكل عام والأمة العربية والإسلامية بشكل خاص التي كان لها حصة الأسد من الكارثة جراء سقوط هذا الرجل.

وعليه، يتناول هذا البحث الصورة التي نقلها الكُتّاب والمؤرخون العرب عن السلطان عبد الحميد الثاني في محاولة لإبراز أهم وجهات النظر السائدة حوله؛ حيث سيتم سَتُتناول أهم الأحداث التي حدثت في عهده وكيف تعامل معها السلطان، وكيف أظهرها هؤلاء الكُتّاب للقراء، في مقارنة جادة للوصول لتقييم موضوعي لشخصية هذا السلطان، لذلك أخذ البحث هذه التسمية؛ ذلك لأن الاختلاف في وجهات النظر أمر من المهم الوقوف عنده ودراسته دراسة موضوعية متأنية.

وجاء هذا البحث لتسليط الضَّوء على موقف المراجع العربية من سياسة السلطان عبد الحميد الثاني في المسألة الدستورية، وكذلك من سياسته في التعامل مع القضية الفلسطينية.

أولًا: موقف المراجع العربية من سياسة السلطان عبد الحميد الثاني فيما يتعلق بالمسألة الدستورية.

إن تاريخ الحياة الدستورية العثمانية قد مر بمرحلتين، الأولى عام 1867م، وهي التي قامت بزعامة مدحت باشا ثم قضى عليها السلطان عبد الحميد الثاني. أما المرحلة الثانية عام 1908م: فهي التي نشأت من جديد في عهد السلطان عبد الحميد الثاني ثم خلعته، وهذه المرحلة هي التي ستبحث بإيجاز.

وكان لجمعية الاتحاد والترقي الفضل الأكبر في إنجاح المرحلة الثانية للدستور العثماني، وليس هنا مجال الإسهاب في ذكر بداية هذه الجمعية وكيف نمت، ويمكننا القول إنها تأسست في إسطنبول عام 1889م باسم "تركيا الفتاة"، من قبل مؤسسها وهو طالب ألباني يدعى إبراهيم تيمو مع ثلاثة من زملائه في الكلية الطبية العسكرية في إستانبول، وكانت تدعى بـ "الترقي والاتحاد"، لا "الاتحاد والترقي"، وهذا الاسم الذي اشتهر به فيما بعد. (رامزور1960: 49–50؛ علي 2008: 224)

وكان تنظيمها على طراز (جمعية الكاربوناري)[1] الإيطالية التي تشكلت في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي، التي أدت دورًا كبيرًا في الوحدة الإيطالية، وانتشرت أفكار جمعية الاتحاد والترقي في المدارس العسكرية والمدنية العليا والثانوية في إستانبول، وسرعان ما كسبت الجمعية كثيرًا من الأعضاء، وانتشرت خارج البلاد بين صفوف الأتراك المنفيين في باريس وجنيف ومصر. (مانتران1992 ج2: 228–229)

وهدفت هذه الجمعية إلى محاربة استبداد السلطان عبد الحميد الثاني وإعادة الحياة الدستورية إلى البلاد، وقد مرت الجمعية بثلاث مراحل: الأولى (1889–1897م) نشطت خلالها سرًا داخل الدولة العثمانية، وتبدأ الثانية بعد أن كشف السلطان عبد الحميد الثاني قيادتها في عام 1897م وتمتد حتى عام1906م، وخلال هذه المرحلة نشطت الجمعية خارج حدود الدولة في كل من باريس وجنيف والقاهرة، وبدأت المرحلة الأخيرة عام 1906م وامتدت حتى عزل السلطان عبد الحميد الثاني عام1909م وتسلمها السلطة في الدولة. ولا يخفى التأثير الماسوني واليهودي في جمعية الاتحاد والترقي منذ نشأتها. (حراز1970: 58–66)

خططت جمعية الاتحاد والترقي عام1896م، للقيام بعملية انقلاب عسكري تهدف للإطاحة بالسلطان عبد الحميد الثاني وكانت قد قررت أن تنصب بدلًا منه السلطان المخلوع مراد الخامس أو شقيقه محمد رشاد، وكاد أن ينجح الانقلاب لولا علم السلطان عبد الحميد الثاني بنبأ المحاولة الانقلابية في اللحظات الأخيرة، فأمر بالقبض على قادة الجمعية، وأطلقت حملة اعتقالات واسعة النطاق للمشاركين في العملية، وتلاه حركة نفي وتصفية لأعضاء الجمعية في المدارس العسكرية والوظائف الحكومية. (رامزور1960: 61–66)

وبعد محاولة الانقلاب الفاشلة التي قادتها جمعية الاتحاد والترقي، تركز عملها في باريس؛ وفي عام1902م عُقد مؤتمر لأعضائها رُفعت فيه شعارها المعروف "الحرية والأخوة والمساواة"، ويهدف هذا المؤتمر لحل المشاكل، وبحث الوسائل التي يمكن بها إقامة الحرية والعدالة والمساواة في الدولة العثمانية، وقد استجاب لهذه الدعوة (47) عضوًا يمثلون مختلف القوميات في الدولة، وخلص المؤتمر إلى عدد من القرارات، أهمها (رامزور1960: 93–95):

1. الحفاظ على وحدة أراضي الدولة العثمانية.
2. احترام القوانين الأساسية في الدولة العثمانية، وخاصة دستور عام 1876م.
3. المساواة بين رعايا الدولة في الحقوق والواجبات.
4. احترام المعاهدات الدولية الموقعة بين الدولة العثمانية والدول الأجنبية.

وفي الفترة بين 27–29 كانون الأول عام 1907م عقدت جمعية الاتحاد والترقي مؤتمرها الثاني في باريس، وقد أوصى المؤتمر بوجوب معارضة ومقاومة الدولة العثمانية وتتخذ المقاومة الطرق التالية (رامزور1960: 140–142):

[1] جمعية الكاربوناري الإيطالية: تأسست في نابولي عام 1807م من المشتغلين بحرق الأخشاب، وكان هدفها توحيد إيطاليا، وإقامة حكومة دستورية فيها. انظر (الشناوي2005: 260).

1. مقاومة أعمال الظلم مقاومة مسلحة.
2. المقاومة غير المسلحة وتتخذ عدد من الأشكال منها: الإضرابات السياسية والاقتصادية، بما في ذلك إضراب موظفي الحكومة والشرطة.
3. المقاومة السلبية بشكل الامتناع عن دفع الضرائب.
4. نشر الدعاية المناهضة للحكم بين أفراد الجيش.
5. الثورة العامة إذا دعت الضرورة لذلك.
6. وسائل المقاومة الأخرى التي تمليها الظروف.

وأخذت الجمعية تستعين بالوسائل المختلفة للتخلص من السلطان عبد الحميد الثاني، فاستعانت بالمحافل الماسونية، واليهود أيضًا، فيقول آرمسترونج "Armstrong" في هذا الصدد: "إن الجمعية كانت تعقد اجتماعاتها في بيوت بعض اليهود المنتمين للجنسية الإيطالية والجمعيات الماسونية الإيطالية؛ إذ إن جنسيتهم هذه تحميهم بحكم المعاهدات والامتيازات الأجنبية من الخضوع لأوامر القبض التي يصدرها السلطان، ومن تفتيش البوليس لمنازلهم، ...ومن ثَمَّ دأب أعضاء الاتحاد والترقي على الاحتماء بحصانة هؤلاء اليهود فكانوا يجتمعون في بيوتهم آمنين من كل خطر، وكان بعضهم...قد انضموا إلى جماعة الماسون...، واستعانوا على تأليف جمعيتهم وتنظيمها باقتباس أساليب المنظمات الماسونية، وصاروا يتلقون الإعانات المالية الوافرة من مختلف الجهات". (آرمسترونج 1952: 29)

وفي 23 تموز عام1908م، أرسلت جمعية الاتحاد والترقي من سلانيك[2] إنذارًا إلى السلطان عبد الحميد الثاني يطالبون فيه إعادة الدستور إلى البلاد في غضون 24 ساعة، وإلا فإنها ستُحرِّك الجيشين الثاني والثالث إلى إسطنبول لاحتلالها(الخراشي1999: 37)، وأدرك حينها السلطان عبد الحميد الثاني خطورة الموقف؛ فدعا مجلس الدولة إلى الانعقاد، ونصحه أحد الحاضرين بقبول طلبات الثوار، بقوله: "بل أجبهم إلى رغائبهم، وامنح الدستور فأنه مطابق للشرع الشريف(البستاني1908: 99). ونتيجة لذلك اضطر السلطان عبد الحميد الثاني إلى الرضوخ للأمر الواقع، وأصدر أمره بإعادة العمل بالدستور والحياة النيابية، وذلك في 24 تموز 1908م، وأُطلق على هذا التمرد العسكري اسم "الانقلاب الدستوري"(الشلق2002: 276–277). وقد أشارت الأميرة عائشة[3] ابنة السلطان عبد الحميد الثاني في مذكراتها أن السلطان أعلن إعادة العمل بالدستور بكل مواده لكي يحول دون تحول هذا التمرد إلى حرب أهلية دامية. (أوغلي1991: 35)

---

[2] سلانيك أو سالونيك: هي مدينة في تركية الأوروبية فتحها العرب المسلمون عام 904م، ثم أخذها النورمانديون عام1185م، ثم انتقلت في بداية القرن (13م) إلى حكم أباطرة تسالونيكا، ثم أصبحت إحدى ولايات الدولة العثمانية عام 1430م، وتغطي اليوم أجزاء من أراضي اليونان، مقدونيا وبلغاريا وكانت ولاية سلانيك في القرن(19م) تشغل مساحة (500،33 كم مربع). انظر (موستراس 2002 : 301–302).

[3] السلطانة عائشة "Ayşe Sultan" (1887–1960م) : وهي سادس بنات السلطان عبد الحميد الثاني، ولدت في إسطنبول في "سراي يلدز"وهي مؤلفة المذكرات المشهورة " والدي السلطان عبد الحميد"، تزوجت مرتين، زوجها الأول هو داماد أحمد نامي بك أفندي، وأنجبت منه ثلاثة أبناء، هم : محمد عمر نامي(1911م)، وعثمان نامي(1918م)،وعالية نامية(1913م)، وزوجها الثاني محمد علي بك أفندي، وأنجبت منه: عبد الحميد رؤوف بك أفندي(1921م).توفيت في إسطنبول ودفنت في مقبرة يحيى أفندي في حي بشكطاش. انظر (أوغلي 1991: 379 و 385؛ أوزتونا 1990ج2 : 199)

وعقد المبعوثان أول جلساته في 17 كانون الأول 1908م، بحضور السلطان عبد الحميد الثاني الذي ألقى خطابًا ذكر فيه أنه اضطر لتعليق الدستور لظروف استوجبت ذلك لأن الشعب لم يكن مهيأ لذلك، وهو الآن يعيده مرة ثانية بعد شعوره بتقدم وعي الشعب على مدى ثلاثين عامًا. (علي2008: 269)

وكان هناك عدة أسباب أجبرت جمعية الاتحاد والترقي على أن تُبقي السلطان عبد الحميد الثاني في هذه الفترة على العرش، ومنها (النعيمي 1997: 213):

1. أنها لم تكن في حوزتها القوة الكافية لعزله في عام 1908م.
2. اتخاذ عبد الحميد الثاني سياسة مرنة معهم، وذلك بتنفيذ رغباتهم بإعادة الدستور.
3. ولاء العثمانيين للسلطان عبد الحميد الثاني، حيث أن لجنة الاتحاد والترقي لم تكن لها الجرأة الكافية على نشر دعايتها ضد السلطان عبد الحميد الثاني بين الجنود؛ لأن هؤلاء كانوا يبجلون السلطان.

وعلى أية حال، فإن عهد السلطان عبد الحميد الدستوري لم يعمر طويلًا؛ حيث قام الاتحاديون بخلعه في27 نيسان 1909م، وجرى عزله بناءً على فتوى أصدرها شيخ الإسلام آنذاك محمد ضياء الدين، بحجَّة أنه أسرف في أموال المسلمين، وأن بقاءه في الحكم يشكل ضررًا على المسلمين، وهذا نص الفتوى: "إذا اعتاد زيد الذي هو إمام المسلمين أن يرفع من الكتب الشرعية بعض المسائل المهمة الشرعية، وأن يمنع بعض هذه الكتب ويمزق بعضها ويحرق بعضها، وأن يبذر ويسرف في بيت المال، ويتصرف فيه بغير مسوغ شرعي، وأن يقتل الرعية، ويحبسهم وينفيهم ويغربهم بغير سبب شرعي وسائر أنواع المظالم، ثم ادعى أنه تاب وعاهد الله وحلف أنه يصلح حاله، ثم حنث وأحدث فتنة عظيمة جعلت أمور المسلمين كلها مختلة وأصر على المقاتلة، وتمكن منعة المسلمين من إزالة تغلب زيد المذكور، ووردت أخبار متوالية من جوانب بلاد المسلمين أنهم يعتبرونه مخلوعًا وأصبح بقاؤه محقق الضرر وزواله محتمل الصلاح. فهل يجب أحد الأمرين خلعه أو تكليفه بالتنازل عن الإمامة والسلطنة على حسب ما يختاره أهل الحل والعقد وأولي الأمر من هذين الوجهين؟ الجواب: يجب. كتبه الفقير السيد محمد ضياء الدين عفي عنه". (فريد بك1981: 709–710)

وبعد عزل عبد الحميد الثاني تم تولية ولي عهده السلطان محمد رشاد بن عبد المجيد (محمد الخامس) العرش (أبو ميزر2017: 93)، وقد أجريت بعض التعديلات على مواد دستور 1876م، وكان الهدف منها إرساء قواعد حياة برلمانية عصرية، وقد صدّق عليها السلطان محمد رشاد في ٢٨ آب 1909م، وتتلخص هذه المواد بالآتي (برو1960: 133–135):

- المواد (7، 27): كان يحق للسلطان قبل التعديل تعيين وإقالة جميع الوزراء، أما التعديل فلم يعطه سوى حق تعيين الصدر الأعظم وشيخ الإسلام، أما الوزراء فيختارهم الصدر الأعظم ويصدق السلطان على تسميتهم.
- المادة (30): نص الدستور قبل التعديل على مسؤولية الوزراء عن الأحوال والإجراءات المتعلقة بمأموريتهم، دون الإشارة إلى شيء من العقوبات بحقهم، إلا أن التعديل الجديد قد نص على مسئولية الوزراء جميعًا أمام مجلس المبعوثين، فيما يتعلق بالسياسة العامة للحكومة، أما فيما يختص بوظائف وصلاحيات كل وزير بما يتعلق بوزارته فالمسؤولية فردية.
- المادة (35): حرم التعديل الجديد السلطان من حق حل مجلس المبعوثين في حالة خلافه مع مجلس الوزراء وكان هذا الحق مطلقًا في السابق دون قيد أو شرط. أما بعد التعديل فلم يعد باستطاعة السلطان حل المجلس إلا في حالة واحدة، قد حددت بدقة، وهي حينما يختلف مجلس المبعوثين ويرفض الخضوع لقرار هذا الأخير،

ويستقيل، ثم يتبنى مجلس الوزراء الجديد وجهة نظر سلفه، عندئذ فقط يستطيع السلطان حل المجلس، ولكن بعد موافقة مجلس الأعيان مع تحديد مدة (3) أشهر لإجراء انتخابات جديدة.

- المادة (38): إذا صوت المجلس بسحب الثقة من أحد الوزراء لا يجبر على الاستقالة أحد آخر سوى الوزير صاحب العلاقة. أما إذا صوت بحجب الثقة عن الصدر الأعظم وجب استقالة مجلس الوزراء بأكمله.
- المادة (43): لم يكن باستطاعة مجلسي الأعيان والمبعوثين الاجتماع قبل التعديل إلا بدعوة من السلطان، أما بعد التعديل أصبح يحق لهما أن يجتمعا بدون دعوة من السلطان.
- المادة (44): لقد انفرد السلطان قبل التعديل بحق دعوة مجلس المبعوثين ومجلس الأعيان لدورة استثنائية أو تقصير اجتماعه أو مد أجل انعقاده، ثم وضع التعديل هذا الحق في يد الأكثرية البرلمانية المطلقة أيضًا، ماعدا تقصير مدة الاجتماع التي ألغيت بتاتًا.
- المادة (53): اقتضى التعديل الجديد أن يكون لكل وزير أو عضو أعيان أو مبعوث حق اقتراح سن القوانين وتقديم المشروعات بينما حصر الدستور قبل تعديله هذا الحق بهيئة الوزراء، ولم يترك لمجلس المبعوثين والأعيان سوى الحق بأن يطلبا تجديد قانون ما، أو تغيير القوانين الموجودة، وحينئذ يستأذن بذلك من الحضرة السلطانية بواسطة الصدر الأعظم فإن سمحت كان به وإلا فلا.
- المادة (54): قبل التعديل لم يكن لمشاريع القوانين التي يصادق عليها مجلس المبعوثين ثم مجلس الأعيان أن تصبح دستورًا للعمل إلا بعد تصديق السلطان عليها، أما التعديل فقد نص على أن مشاريع القوانين يجب أن تصدق أو تعاد إلى مجلس المبعوثين لإعادة النظر فيها، في مدى شهرين، وفي حالة إعادتها غير مصدقة لا يكون الاقتراع عليها صحيحا إلا إذا استوفي أكثرية الثلثين. لكن الدستور سكت عن حالة رفض السلطان مرة ثانية التصديق عليها.
- المادة (60): نصت هذه المادة قبل التعديل على أن من حق السلطان تعيين رئيس وأعضاء هيئة الأعيان على أن لا يتجاوز عددهم ثلث هيئة المبعوثين، أما التعديل الجديد فقد تناول تأييد جعلهم ثلث المبعوثين وأن يعين السلطان ثلثهم فقط لمدى الحياة، أما الثلثان الباقيان منهم فيتم انتخابهم من قبل المبعوثين ولمدة 9 سنوات فقط.
- المادة (77): أفقد التعديل الجديد السلطان حق تعيين رئيس مجلس المبعوثين من بين الثلاثة ذوات من المبعوثين الذين ينتخبهم هذا المجلس، واقتضى التعديل آن يكتفي المجلس بإعلام الحضرة السلطانية بأسماء الرئيس ونائبيه المنتخبين.

يلاحظ مما سبق أن التعديل على مواد دستور عام 1876م منح لكل وزير أو عين أو مبعوث الحق في اقتراح وسن وتقديم مشروعات القوانين، في حين كان هذا الحق منحصر قبل التعديل بمجلس الوزراء، كما نص التعديل على أن تكون مسؤولية مجلس الوزراء أمام مجلس المبعوثان مسؤولية جماعية في الأمور المتعلقة بالسياسة العامة للدولة. أما فيما يختص بوظائف وصلاحيات كل وزير بما يتعلق بوزارته، فالمسؤولية فردية، وبناءً عليه إذا صوت مجلس المبعوثان بحجب الثقة عن وزير بعينه فلا يترتب على ذلك سوا استقالة الوزير نفسه، أما إذا صوت بحجب الثقة عن الصدر الأعظم فيجب استقالة مجلس الوزراء بأكمله. (عوض1969: 48-49)

كما سحب التعديل الجديد من السلطان حق فض مجلس الأعيان في حال وقوع خلاف بينه وبين مجلس الوزراء، إلا في حالة واحدة، وهي أن يستقيل مجلس الوزراء ويشكل مجلس وزراء جديد، وفي حال تبنى مجلس الوزراء الجديد

وجهة نظر المجلس السابق عندها فقط يستطيع السلطان أن يفض مجلس المبعوثان، ولكن بموافقة مجلس الأعيان. (عوض1969: 49)

وسلب التعديل من السلطان حقه في تعيين جميع أعضاء مجلس الأعيان فأصبح للسلطان الحق في تعيين ثلث الأعضاء فقط لمدى الحياة أما باقي الأعضاء فيجري انتخابهم من قبل مجلس المبعوثان لمدة تسع سنوات فقط. (برو1960: 136)

أما بالنسبة إلى المؤلفات التي تناولت المسألة الدستورية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، فقد تبين للباحث وجود بعض المصادر التي تناولت المسألة الدستورية على الرغم من وجود بعض المراجع العربية أيضًا، التي اختلفت الآراء في تناولها. وعليه، فستعرض الدراسة بعض النماذج للدلالة عليها:

1. كتاب: "عبرة أو ذكرى أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده" (البستاني1908: 11–204)، لسليمان البستاني، الذي ولد في لبنان عام 1856م، حصل على الشهادة الثانوية من المدرسة الوطنية ببيروت، وعاش في العراق ثمانية أعوام، ثم انتقل إلى مصر وإسطنبول، وانتخب نائبًا عن بيروت في مجلس المبعوثان (النواب العثماني)، وتولى وزارة التجارة والزراعة في الحكومةالعثمانيةعام1913م، وتوفي عام1925م. (الموقع الإلكتروني للموسوعة العربية www.arab-ency.com.sy)

وله عدة مؤلفات، منها: "تاريخ العرب إلى يومنا"، ورسالة "الاختزال العربي"، كما دوّن مذكرات أسفاره، وفيها يصف رحلاته وما لاقاه فيها وما حدث أمامه من الأمور، ونشر مجموعة مقالات في الصحف والمجلات العربية والأجنبية، وخاصة الفرنسية والإنجليزية، وله قصائد طويلة في الحكمة والوطنية والأخلاق. (الموقع الالكتروني للموسوعة العربية www.arab-ency.com.sy)

يتناول البستاني في هذا الكتاب الدستور القديم، والدستور والاستبداد، والدستور وقضايا التعصب، ورجال الدين، ومسؤولي الحكومة، ومالية الحكومة والزراعة والمعادن والصناعة والتجارة، ويختم كتابه بنظرة عامة على مجلس المبعوثان، وعلى الدولة العثمانية بعد مرور 25 عامًا من الثورة. (البستاني1908: 11–204)

يرى البستاني أنه بتولي السلطان عبد الحميد الثاني العرش كان مدحت باشا، المعلم الكبير الذي اطّلع على الحياة الأوروبية، قد أصبح الصدر الأعظم وسعى إلى إعلان الدستور الذي أعده بدقة متناهية، والذي يتضمن اعتبار الإسلام دين الدولة، وحفظ حقوق جميع الرعايا وفسح المجال أمام العثمانيين في تقلد المناصب عن طريق مجلس المبعوثان. (البستاني1908: 13)

ويؤكد البستاني أن السلطان عبد الحميد الثاني أعلن دستور عام 1876م، تحت ضغط الدول الأوروبية المجتمعة في إسطنبول، ولكن دون أن يدخل مجال التطبيق؛ فقد قام السلطان عبد الحميد الثاني بتعليقه وحل مجلس المبعوثان وشرد مدحت باشا "أب الدستور"، واستبدل سياسة الإصلاح بانتهاج سياسة الاضطهاد والاستبداد. (البستاني1908: 13–14)

دفعت هذه السياسة مجموعة من الصحفيين والرواد إلى تأسيس الجمعيات التي توجهت ضد الاستبداد الحميدي ودعت إلى الانفصال عن الدولة العثمانية؛ فالجمعيات التي تأسست في هذه الفترة سعت إلى معالجة الأوضاع الناجمة عن تردي أحوال الدولة في ظل السلطان عبد الحميد الثاني واتخذت هدفًا لها إعادة العمل بالدستور، وإسقاط حكم السلطان عبد الحميد الثاني، ومن أهم هذه الجمعيات "جمعية الاتحاد والترقي". (البستاني1908: 192)

وتناول هذا الكتاب محورًا رئيسًا هو الاستبداد نتيجة الوضع القديم السائد قبل ثورة عام 1908م، والوضع الذي أعقبها وما يجب أن يأتي به؛ فيعالج الكتاب موقف الدستور من قضايا الحرية على أنواعها: الشخصية، الصحافة، التعليم؛ فيقول المؤلف: لا بد من جعل البلاد قاصيها ودانيها رياضًا للمعارف النضرة، فممارسة الحكومة السابقة حولت الحسنات إلى سيئات لإطلاقها الرقابة على المدارس الوطنية، بينما تركت الإرساليات الأجنبية تنعم بحرية تامة. ويطالب المؤلف بتوحيد طرائق التعليم في المدارس الحكومية، وتدريس باقي العلوم من فلسفة واجتماع وتاريخ. (البستاني1908: 35–39)

وتحدث البستاني عن النقمة السائدة في مختلف الأوساط الشعبية نتيجة الاستبداد الحميدي؛ فيذكر أنه لم يبق في البلاد العثمانية رجل واحد من أرباب العقول لا يرى وجوب تبدل الحال، وأن مجموعة من الأحكام والقوانين التي وضعها رجال الدولة في فترات مختلفة وبالرغم من قدمها فإنه لو عمل بها لما كان هناك حاجة إلى الانقلاب ثورة عام 1908م. (البستاني1908: 15–16)

ويبين البستاني أن نتيجة الاستبداد الحميدي وكبت الحريات وسوء الأحوال الاجتماعية والاقتصادية دفعت بأبناء البلاد إلى تركها والهجرة، ويخلص إلى أن إعلان الدستور وحده يصلح من أخلاق المأمورين الفاسدين، وفيه دواء لزمن الاستبداد والظلم. (البستاني1908: 105–131)

يعترف البستاني في هذا الكتاب بالإدانة الكاملة للاستبداد الحميدي والتفرد بالسلطة، محمِّلًا السلطان عبد الحميد الثاني ومن قبله، مسؤولية التخلف والانحطاط دون تحليل الأوضاع والعوامل التي أدت إلى ذلك، ويدافع عن الانقلابين ويحاول من خلال كتابه تقديم برنامج عمل لحكومة ثورة تركيا الفتاة عام 1908م.

2. كتاب "السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام" (كوثراني1988: 1–5)، للمؤلف اللبناني وجيه كوثراني، ولد في لبنان عام 1941م، وهو مؤرخ وأكاديمي، وأستاذ زائر في معهد الدوحة للدراسات العليا، شغل منصب مدير فرع لبنان والمدير العلمي للإصدارات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ورئيس لجنة الجائزة العربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، وعمل سابقًا مديرًا للدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية، ورئيس تحرير مجلة منبر الحِوار في بيروت، وأستاذًا في الجامعة اللبنانية. حاصل على دكتوراه من جامعة السوربون في باريس، وتشمل بحوثه وكتبه الكثيرة دراسات التاريخ الاجتماعي، وعلم الاجتماع التاريخي، ومنهجية البحث التاريخي، وتاريخ الأفكار. ومن مؤلفاته: الاتجاهات الاجتماعية – السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي 1860–1920م؛ بلاد الشام: السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين؛ الفقيه والسلطان؛ الذاكرة والتاريخ؛ هويات فائضة مواطنة منقوصة؛ بين فقه الإصلاح الشيعي وولاية الفقيه: الدولة والمواطن؛ تاريخ التأريخ. (الموقع الالكتروني للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (www.dohainstitute.org).

قسم كوثراني هذا الكتاب إلى أربعة فصول، بالإضافة إلى مدخل وخاتمة (كوثراني1988: 5–6):

- المدخل: المسألة والمصادر والمصطلح والمنهج.
- الفصل الأول: الدولة العثمانية قبل التنظيمات.
- الفصل الثاني: دولة التنظيمات وأنماط السلطة.
- الفصل الثالث: بدايات العمل السياسي "الحديث" في ظل التنظيمات والسلطان الفردي.
- الفصل الرابع: نزعة الإصلاح والاستقلال في العمل السياسي.
- خاتمة: من مأزق المشروع العثماني إلى تعددية السلطات ومشاريع الدول.

تحدث كوثراني في الفصل الثالث عن مرحلة حكم السلطان عبد الحميد الثاني، فشهدت بداية هذه المرحلة تسلم عبد الحميد الثاني عرش السلطنة في 31 آب 1876م من خلال انقلاب ضد أخيه السلطان مراد الخامس، وكان ممثلو الاتجاه الإصلاحي في إدارة الدولة وراء هذا الانقلاب وعلى رأسهم مدحت باشا. وكان البرنامج الذي أعده الانقلابيون ينطلق من هاجس حماية السلطنة أمام أطماع الدول الكبرى. (كوثراني1988: 125)

ولأن هذه الأطماع كانت تتخذ من سوء الإدارة العثمانية وأوضاع الأقليات الدينية والأثنية فيها حجة للتدخل في الدولة، رأى رجال الإصلاح العثمانيين أن هناك سبيل واحد لإقفال باب التدخلات الأجنبية في دولتهم، ومنع التحركات الداخلية في الولايات التي كانت الدول الكبرى تحركها، وهو إجراء إصلاح سياسي شامل في البلاد، وبناءً على هذا الرأي كان إعلان الدستور في 23 كانون الأول 1876م. (كوثراني1988: 125–126)

ويرى كوثراني أن السلطان عبد الحميد الثاني كان قد عقد النية منذ الأيام الأولى لحكمه للانقلاب على أولئك الرجال الذين كانوا سببًا في توليه العرش، رغبة منه بالتخلص من وصاية الدستور الذي اضطر السلطان أن يعلنه كثمن لدعم الإصلاحيين له، وكان أول من قام به السلطان عبد الحميد الثاني في هذا الاتجاه هو نفي مدحت باشا خارج إسطنبول في 5 شباط 1877م، ويوضح كوثراني أن انتخابات مجلس المبعوثان جرت في جو متوتر، وشهدت تدخل واضح لصالح مرشحي السلطان، ويقول المؤلف إن السلطان عبد الحميد الثاني اتخذ من اندلاع الحرب الروسية– العثمانية ذريعة له لتعليق الدستور وفض مجلس المبعوثان وذلك في 14 شباط 1878م وبهذا يكون السلطان قد نفذ ما نوى عليه. (كوثراني1988: 126)

وعلى صعيد بدايات العمل السياسي الحديث، في ظل التنظيمات والسلطان الفردي، فقد تطرق كوثراني إلى الظروف الدولية لنزعتي الاستبداد والمعارضة في الدولة العثمانية، وتحديدًا في مرحلة حكم السلطان عبد الحميد الثاني الذي أطلق عليه اسم (السلطان الأحمر)، كتعبير عن سياسته الاستبدادية؛ حيث اشتد الاستبداد الحميدي في داخل الدولة العثمانية وفي شتى ولايات السلطنة اشتدادًا كبيرًا. (كوثراني1988: 129)

ويذكر كوثراني أنه جرى في عام 1883م اغتيال مدحت باشا، واندثر دستور عام 1876م، وجرت ملاحقة المعارضين في الدولة على اختلاف مذاهبهم الفكرية، وكرد فعل للاستبداد الفردي ورغبة في إعادة الدستور نشطت المعارضة العثمانية في الداخل والخارج؛ ذلك أن الجانب الاستبدادي في سياسة عبد الحميد الثاني، شكل الجانب الرئيس الأكثر حدة والأكثر تأثيرًا في مواقف وبرامج الفئات الإصلاحية والليبرالية والإسلامية المجددة على اختلاف انتماءاتها الملّية والقومية. (كوثراني1988: 129)

ويذكر كوثراني أن السياسات الأوروبية ومواقعها الاجتماعية التي تكونت بفعل عملية التغلغل الاقتصادي والثقافي في داخل البنية السكانية في الدولة، لم تكن لتغيب عن تلك المواقف والبرامج، سواء من ناحية وجهتها المعادية للغرب، أم من ناحية وظيفتها التي تصب ضمنًا أو صراحة في مشاريع الغرب الهادفة إلى السيطرة أو التقسيم في الولايات العربية، وفي سوريا على وجه الخصوص. (كوثراني1988: 129–130)

وإزاء هذه السياسة الاستبدادية في الواقع، كان لا بد من ردة فعل، عبرت عن نفسها بمظاهر مختلفة بدءًا من المناشير، مرورًا بتأسيس الجمعيات السياسية والثقافية وتشكيل الأحزاب، وانتهاء بالعمل انطلاقًا من الخارج على هذا الأساس، بعد أن تعذر استمرار البقاء لممثلي التيارات المعارضة على اختلافها في الداخل. وفي البدء أدت بيروت دورًا على هذا الصعيد، حيث تأسست فيها جمعية سرية؛ نادت بالوطن السوري، وبالعروبة لاعتبارات لغوية وثقافية وتاريخية،

واعتمدت أسلوب المناشير الداعية إلى الاستقلال عن السلطنة، واعتماد اللغة العربية لغة رسمية، وحصر العساكر في خدمة الوطن. (كوثراني1988: 131–132)

ويوضح كوثراني أن النشاط الماسوني شكل الإطار الفكري للعمل السياسي المناهض للسيطرة العثمانية، الذي قامت به الجمعية عبر مناشيرها السرية. ويرى كوثراني أنه إذا كان هذا التوجه العروبي المبكر الذي ميّزه تحرك أفراد ينتمون إلى أقليات غير إسلامية قد استمال بعض المسلمين في المدن، غير أن هؤلاء لم يعبأوا ضد الأتراك إلا في حدود مصالحهم في المشاركة والإصلاح ضمن إدارة واحدة. هذه الحدود هي ذاتها التي أبقت على المسافة القائمة بين هذا التوجه النخبوي المسيحي المعادي للأتراك والنازع نحو الاستقلال من جهة، والتحرك الإسلامي النخبوي المعارض للاستبداد الحميدي والمنافس للعنصر التركي في الإدارة الواحدة من جهة ثانية. (كوثراني1988: 133–134)

ويؤكد كوثراني أن العمل المشترك العربي– التركي المعارض لسياسة السلطان عبد الحميد الثاني في الحكم، كان العمل السياسي السائد خارج بلاد الشام والولايات الأخرى، وأن ارتفعت بعض الأصوات الفردية التي طالبت بالانفصال عن الأتراك، أما في الداخل فكان هناك نزعة عميقة حركت معظم النخب الثقافية بالرغم من اختلافاتها الملّية نحو العودة إلى الدستور، وإطلاق الحريات السياسية وإصلاح الإدارات المحلية في ظل التنظيمات، وهذا ما كانت قد وعدت به الاتجاهات التركية المتمحورة حول "تركيا الفتاة". (كوثراني1988: 161–162)

ولعل ذلك يفسر لِمَ استُقبلت ثورة تركيا الفتاة عام 1908م بحماس وفرح كبيرين من الجميع، وقوبلت عودة الدستور بفرح كبير شمل جميع المناطق والمدن في الدولة، وشمل جميع الاتجاهات. (كوثراني1988: 162)

3. كتاب "الدولة العثمانية وشبه الجزيرة العربية (1840–1909م)"، للدكتور المصري السيد رجب حراز، وهو أستاذ التاريخ الحديث في جامعة القاهرة، وله مؤلفات، منها: التوسع الإيطالي في شرقي إفريقية وتأسيس مستعمرتي إريتريا والصومال، وبداية تأسيس الإمارة السعودية الثالثة، والمدخل إلى تاريخ مصر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال البريطاني (1517–1882م)، وغيرها. (حراز1970: 5)

تناول الكِتاب تاريخ التوسع العثماني في عصره الثاني (1840–1909م)، في شبه الجزيرة العربية، وذلك في ستة فصول، وقد حدد حراز بدء الفترة الزمنية بانسحاب القوات المصرية من شبه الجزيرة العربية، ونهاية الفترة بالانقلاب التركي وانتهاء الحكم الحميدي وتسلم الاتحاديون السلطة.

فقد تطرق الفصل الأول للتوسع العثماني شرقًا، والتحول في استراتيجية الدولة العثمانية من التوسع باتجاه الغرب إلى الشرق منذ أوائل القرن السادس عشر الميلادي، كما قسَّم المؤلف تاريخ المشرق العربي تحت السيادة العثمانية إلى عصرين: العصر العثماني الأول: يبدأ بالفتح العثماني في القرن السادس عشر الميلادي، وينتهي في أواخر القرن الثامن عشر وأول القرن التاسع عشر الميلاديين، أما العصر العثماني الثاني: فتناول تاريخ الاتجاهات الجديدة لحركة محمد علي باشا في مصر والحركة الوهابية في شبه الجزيرة العربية في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي، أو الاتجاهات القومية العربية أو التركية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين الميلاديين. (حراز1970: 7–41)

وتناول حراز في الفصل الثاني: "الحركة القومية التركية والإصلاح الدستوري": ويبين المؤلف في هذا الفصل أن الحركة القومية التركية سعت لإصلاح أوضاع البلاد؛ حيث ركزت اهتمامها على إقامة الحكم الدستوري وإنهاء الأوضاع الاستبدادية، وأدى هذا إلى إرضاء القوميات الثائرة داخل الدولة العثمانية، وأيضًا إلى التمكن من صد الاعتداءات

الغربية، ويشير المؤلف إلى أن هذا الهدف الذي سعت له الحركة القومية التركية كان أمرًا هامًا في تاريخها حيث أن هذه الحركة لم تستهدف تصفية الدولة العثمانية في سعيها قبل الحرب العالمية الأولى، وهذا ما يفسر اصطدامها بالحركات القومية الأخرى. (حراز 1970: 42)

وفي منتصف العقد السابع من القرن التاسع عشر الميلادي نمت حركة تركيا الفتاة، بقيادة مدحت باشا، الذي عزل السلطان عبد العزيز عام 1876م، وعين ابن أخيه السلطان مراد الخامس، ثم عزله وعين السلطان عبد الحميد الثاني، الذي أعلن الدستور عام 1876م، والذي كان يضمن الحريات المدنية وينص على مبدأ الحكومة البرلمانية المستندة على التمثيل العام، وبموجب هذا الدستور كان البرلمان يتكون من مجلسين: مجلس المبعوثان و مجلس الأعيان. (حراز 1970: 53)

ويشير حراز إلى أن السلطان عبد الحميد الثاني أصبح دكتاتورًا مستبدًا، وخنق الحريات وضرب القوميات متسترًا بالدين، وأنه مهد الطريق لكي يحكم البلاد حكمًا مطلقًا، ولما كان يدرك أن الصحافة هي أكثر القوى خطورة على حكمه المطلق، لجأ إلى استبعاد الصحفيين عن العاصمة بتعيينهم كحكام في الولايات أو سفراء في الدول الأجنبية. (حراز 1970: 53-56)

ويشير حراز إلى أن الفساد قد استشرى في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، فقد ترعرع المنافقون وأصحاب النفوذ الاقتصادي وتفشت السرقات والرشوة والمحسوبية، وأن هذه الأوضاع أدت إلى تكتل التنظيمات السرية تحت اسم "جمعية الاتحاد والترقي" التي سيطرت على الوضع عام 1908م. ونتيجة لهذه الأوضاع فقد قام انقلاب عسكري في اسطنبول عام 1909م، وكان السلطان عبد الحميد الثاني يتصدى لجمعية الاتحاد والترقي التي تحكم البلاد، ولكنه فشل بعد فترة، إلى أن قررت جمعية الاتحاد والترقي خلعه ومنذ ذلك الوقت وحتى الحرب العالمية الأولى كان الاتحاديون يسيطرون على الحكم في البلاد. (حراز 1970: 57-71)

وتناول حراز في الفصل الثالث أوضاع اليمن تحت الحكم العثماني، أما الفصل الرابع فتناول العثمانيون والحجاز، وتطرق الفصل الخامس إلى محاولات التوسع العثماني في نجد، وتناول الفصل السادس محاولات التوسع العثماني في الخليج العربي.

ويلاحظ من قراءة ودراسة الكتاب بأن حراز هاجم سياسية السلطان عبد الحميد الثاني ووصفه بالحاكم المستبد، ويلاحظ أيضًا بأنه لم يتوصل إلى استنتاجات جديدة فيما يتعلق بالمسألة الدستورية بل كانت مكررة، وقد سبقه في الحديث عنها كُتابًا آخرين، ومنهم: محمد أنيس: "الدولة العثمانية والشرق العربي (1514-1914م)، وساطع الحصري: "البلاد العربية والدولة العثمانية". وقد اعتمد عليهم في كتابه.

4. كتاب "الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث"، للمؤلف الفلسطيني إسماعيل ياغي، الذي ولد في قرية المسمية الكبيرة[4] في فلسطين عام 1935م، حصل على درجة الماجستير والدكتوراه في التاريخ الحديث من جامعة القاهرة، وتوفي عام 2009م في مدينة الرياض في السعودية عن عمر يناهز 73 عامًا. (الموقع الإلكتروني: www.ektab.com)

تناولت هذه الدراسة تاريخ الدولة العثمانية منذ نشأتها وحتى سقوطها في عشرة فصول؛ حيث تحدث المؤلف في

[4] قرية المسمية: تقع جنوب فلسطين بين يافا والرملة والقدس، قام الصهاينة بتهجير أهلها منها بإقامة مدرسة زراعية. انظر (الموقع الإلكتروني لقرية المسمية في فلسطين: www.elmasmiya.blogspot.com)

الفصل الأول عن أصل الأتراك ونشأتهم، وفي الفصل الثاني عن قيام الدولة العثمانية وتوسعها، أما الفصول: الثالث والرابع والخامس والسادس: تحدث ياغي فيها عن تاريخ الدولة العثمانية في فترات القوة والضعف والانحطاط، وحركة الإصلاح العثماني. (ياغي1996: 9-163)

أما الفصل السابع فتناول المؤلف الحركة القومية التركية والإصلاح الدستوري، وتناول ياغي في الفصل الثامن عهد السلطان عبد الحميد الثاني(1876-1909م)، وتطرق ياغي في الفصل التاسع: إلى حكم الاتحاديين ونهاية الدولة العثمانية، أما الفصل العاشر: فتحدث ياغي عن خدمات الدولة العثمانية للإسلام والعروبة(ياغي1996: 163-257).ويشير ياغي إلى أن السلطان عبد الحميد الثاني، أعلن الدستور عام 1876م، الذي ضمن الحريات المدنية ونص على مبدأ الحكومة البرلمانية المستندة على التمثيل العام، وبموجب هذا الدستور كان البرلمان يتكون من مجلسين، هما: مجلس المبعوثان، ومجلس الأعيان.(ياغي1996: 178)

ويشير المؤلف إلى أن السلطان عبد الحميد الثاني أقدم في عام 1878م على حل البرلمان إلى أجل غير مسمى، وعلق دستور 1876م، بسبب المؤامرات التي كانت تحاك ضده من كل جانب، فقد أسهمت بعض الدول الأوروبية بطريق غير مباشر في تعطيل البرلمان، فقد أعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية عام 1977م، وتوالت الهزائم بالقوات العثمانية حتى انتهت بتوقيع معاهدة سان استفانوس[5] في عام 1878م، وقبل التوقيع على هذه المعاهدة عَطَّلَ السلطان عبد الحميد مجلس المبعوثان والحياة الدستورية. (ياغي1996: 181-182)

ويشير المؤلف إلى أن السلطان عبد الحميد الثاني حاول تركيز السلطة بين يديه بالتدريج وطبع الإدارة بطابع الحكم المطلق؛ حيث إنه مهد الطريق لكي يحكم البلاد حكمًا مطلقًا، فاستبعد الصحفيين عن العاصمة، وحارب كل أشكال الحريات من خلال بث جواسيس له في كل مكان، وعن طريق استغلال فكرة الجامعة الإسلامية، والاهتمام بالمؤسسات التعليمية والدينية، ودفع الأموال الكثيرة لإصلاح الحرمين الشريفين وزخرفة المساجد. (ياغي1996: 181-182)

ويدافع المؤلف عن سياسة السلطان عبد الحميد الثاني فيما يتعلق بالمسألة الدستورية وإعلانه لدستور عام 1876م، ثم حله مجلس البرلمان (المبعوثان والأعيان) إلى أجل غير مسمّى، وتعليقه للدستور وإيقاف الحياة الدستورية في البلاد، فيقول: "إن السلطان عبد الحميد وافق على الدستور مضطرًا لمواجهة الدبلوماسية الأوروبية، ثم ما لبث أن أوقف الحياة النيابية ليطبق الشريعة الإسلامية. ولما شعر بالتآمر عليه، أخذ يتعقب الشباب الأحرار ودعاة الدستور، ومنهم مدحت باشا". (ياغي1996: 182)

كما يشير المؤلف إلى أن "جمعية الاتحاد والترقي" سيطرت على الوضع في البلاد عام 1908م، وقامت بانقلاب عسكري في إسطنبول عام 1909م، وكان السلطان عبد الحميد الثاني يتصدى لجمعية الاتحاد والترقي، ولكنه فشل بعد فترة، إلى أن قررت جمعية الاتحاد والترقي خلعه ومنذ ذلك الوقت وحتى الحرب العالمية الأولى كان الاتحاديون يسيطرون على الحكم في البلاد. (ياغي1996: 207-210)

يلاحظ من عرض المادة العلمية التاريخية للمؤلف بأنه يوجد تناقض واضح عند حديثه عن سياسية السلطان عبد الحميد الثاني والمسألة الدستورية، فهو من ناحية يقول إن السلطان كان يسعى إلى الإصلاح بكل أشكاله، ويقول من

---

[5] معاهدة سان إستفانوس: هي معاهدة وقِعت بين روسيا والدولة العثمانية بعد الحرب الروسية العثمانية عام 1878م، وتعد من أهم المعاهدات في تاريخ الدولة العثمانية؛ حيث فرضت هذه المعاهدة على العثمانيين المهزومين في الحرب شروطًا قاسية. (ياغي 1996: 192-193)

ناحية أخرى إنه مستبد خنق الحريات. ويلاحظ كذلك أن المؤلف لم يتوصل إلى استنتاجات جديدة فيما يتعلق بالمسألة الدستورية بل كانت مكرورة، وقد سبقه في الحديث عنها كتاب آخرون، منهم: السيد رجب حراز في كتابه "الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب"، وكتاب "البلاد العربية والدولة العثمانية" لساطع الحصري، وكتاب "في أصول التاريخ العثماني"، للمؤلف أحمد عبد الرحيم مصطفى، وقد اعتمد عليهم في كتابه.

5. كتاب "في أصول التاريخ العثماني"(مصطفى1986: 1-4) للمؤلف المصري أحمد عبد الرحيم مصطفى، ولد في مصر عام 1925م، درس بجامعة القاهرة ثم جامعة لندن؛ حيث حصل على درجة الدكتوراه عام 1955م، وعمل أستاذًا للتاريخ العربي الحديث في جامعة عين شمس، وجامعة الكويت، وتوفي عام 2002م. (الموقع الإلكتروني:www.marefa.org)

حاول المؤلف في كتابه عرض التاريخ العثماني في إطاره الصحيح، وهو يعتبر أن الحكم العثماني للبلدان العربية يشكل جزءًا لا يتجزأ من التاريخ العربي العام، داعيًا إلى عدم التوقف أمام اعتبار هذه القرون الأربعة من الحكم العثماني فترة جمود وركود واستعمار فحسب؛ إذ بدونه لا يمكن تفسير كثير من الأوضاع والنظم العربية المعاصرة. (مصطفى1986: 9)

وقد قسَّم المؤلف الكتاب إلى عشرة فصول؛ تحدث فيها عن أصول الدولة العثمانية، وقيام الدولة العثمانية واتساعها، والصراع العالمي، ونظام الحكم العثماني، والدولة في مرحلة الانتقال بعد سليمان القانوني ثم حركة الإصلاح العثماني والتنظيمات الخيرية، وعهد السلطان عبد الحميد الثاني، ثم عهد الاتحاديين، ونهاية الدولة العثمانية، والحركة الوطنية التركية وبداية عصر الجمهورية، والكتاب مزود بملحق لسلاطين آل عثمان وسنوات حكم كل منهم. (مصطفى1986: 11-319)

ذكر المؤلف أنه في عام 1865م تأسست جمعية الشباب العثمانيين، التي نادى بعض أفرادها بإلغاء نظام الملل وإحلال القومية العثمانية محلها، ثم صدر أول قانون للصحافة كان الهدف منه هو التضييق على حركة النقد التي كانت منتشرة في الصحف الجديدة، وراح العثمانيون ينقسمون ما بين محافظ على الدولة العثمانية وامتيازاتها، وآخرون يدعون إلى تحديث الدولة العثمانية. (مصطفى1986: 227)

ونشبت حروب استقلال المقاطعات من جديد ليتمخض عن ذلك إقدام الصدر الأعظم مدحت باشا على خلع السلطان عبد العزيز عام 1876م بهدف تحسين أوضاع الحكومة، ولصالح ولي العهد السلطان مراد الخامس الذي كان يميل إلى قبول إعلان دستور للبلاد، إلا أن الوزراء رأوا ضرورة خلع مراد وتولية أخيه عبد الحميد الثاني في نفس العام. (مصطفى1986: 231-233)

ويقول المؤلف إنه جرى إعلان الدستور في 23 كانون الأول 1876م، ولم يكن نسخة عن الدساتير الغربية، بل كان امتدادًا للتجارب والممارسات العثمانية السابقة. وقد وافق عليه السلطان عبد الحميد الثاني على مضض بعد أن أضاف إليه فقرة تعطيه حق نفي كل من يهدد أمن الدولة. وكان هذا الدستور أول مؤسسة عثمانية بكل معنى الكلمة. (مصطفى1986: 233-235)

وبعد نشوب الحرب العثمانية – الروسية التي تلت إعلان الدستور أوقف السلطان عبد الحميد الثاني العمل بالدستور من دون أن يلغيه تمامًا، ونفى مدحت باشا عام 1877م بعد أن اتهمه بقتل السلطان عبد العزيز، لتبدأ بعد ذلك في التاريخ العثماني فترة الاستبداد الحميدي، كما نعتها الأوروبيون. (مصطفى1986: 235-239)

ويوضح المؤلف دور مؤتمر برلين في تدهور الدولة العثمانية، فيشير أنه في عام 1878م عقد مؤتمر برلين الذي كان من معالمه تدهور الدولة العثمانية التي أرغمت على التنازل عن مساحات واسعة من أملاكها، خاصة بعد أن تخلت بريطانيا وفرنسا عن سياستهما التقليدية في المحافظة على السلطان العثماني ودولته، وفي سنة 1881م احتلت فرنسا تونس، واحتلت بريطانيا قبرص وبعدها مصر سنة 1882م، وحصلت اليونان على بعض الأراضي وكذلك بلغاريا؛ إضافة إلى روسيا ورومانيا والنمسا وغيرهم. (مصطفى1986: 244–247)

ويؤكد المؤلف أنه نتج عن قيام هذه الجمعيات (الاتحاد والترقي) والاتحادات المعارضة قيام ما يشبه الثورة مما أدى إلى قبول السلطان عبد الحميد الثاني عودة الحياة الدستورية ودستور 1876م إلى البلاد، وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع القيود عن المنفيين والمبعدين، حتى أن المرأة التركية اشتركت في التعبير عن فرحتها وخلعت الحجاب وفق تعبيره. (مصطفى1986: 263–268)

وجرت الانتخابات للمجلس النيابي أواخر عام 1908م، وفاز الاتحاديون بكل المقاعد البالغ عددها 288 مقعدًا باستثناء مقعد واحد حصل عليه حزب اتحاد الأحرار العثمانية، وافتتح السلطان عبد الحميد الثاني البرلمان الجديد الذي لم تتح لهفرصة كبيرة للنجاح بسبب اتجاه نواب الأقليات لشل أعماله إلى أن تستجاب مطالبهم. (مصطفى1986: 271)

فقرر الاتحاديون تنحية السلطان عبد الحميد الثاني، وإقامة حكومة موالية لهم، إلا أنه في نيسان عام 1909م قامت ثورة مضادة تطالب بإلغاء الدستور وعودة الشريعة الإسلامية. لكن القوات الموالية للنظام الجديد استطاعت القضاء على تلك الثورة، وخلع السلطان نهائيًا ونفيه إلى سلانيك، وتعيين محمد الخامس، سلطانًا جديدًا. (مصطفى1986: 272–273)

ويدافع المؤلف عن فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني وسياسته بقوله: "إن عهد عبد الحميد كان يتميز بعداء الغرب وبالحكم الاستبدادي، إن لم يكن أكثر فترات التاريخ العثماني في العصر الحديث استبداد، ونزوعًا إلى المركزية. ولكن هذا الاستبداد وهذه المركزية كانا من مستلزمات الرغبة في المحافظة على وحدة الدولة العثمانية وبقائها، كما أنهما لم يكونا بالشيء الجديد بعد أن أزاحت حركة التنظيمات الخيرية العوائق التي كانت تحد من استبداد السلاطين، ولكنهما يتميزان في عهد عبد الحميد الثاني بأنهما لقيا استجابة من جانب مسلمي الدولة الذين كانوا ينزعون إلى الحفاظ على الإمبراطورية، وعلى الإسلام في وجه التحرشات الأوروبية". (مصطفى1986: 240–241)

ويبين المؤلف أن السلطان عبد الحميد الثاني وعد في بداية حكمه بإقامة الحياة الدستورية، ولكن الظروف التي أحاطت بتوليه العرش وعدم ثقته في نزاهة وكفاءة ساسة الباب العالي والأزمات الداخلية والخارجية التي ألمت بالدولة مما دفعه إلى تركيز السلطة في يديه بالتدريج وطبع الإدارة بطابع الحكم المطلق. (مصطفى1986: 241)

ويلاحظ مما سبق اختلاف كبير في وجهات نظر المراجع العربية للدولة العثمانية عامة، والسلطان عبد الحميد الثاني خاصة، فمنهم من رأى أن عهد السلطان عبد الحميد الثاني يتميز بالاستبداد، ومنهم من رأى أن هذا الاستبداد كان من مستلزمات المحافظة على الدولة العثمانية وبقاء ديمومتها.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن أغلب المراجع العربية لم تعتمد على وثائق أصيلة للتنقيب عن الحقيقة التاريخية فيما ذهبت إليه، بل إن أغلب الأحكام مبنية عند كل كاتب بحسب وجهة النظر الفكرية المسبقة لديه؛ وهذا أمر في منهج البحث العلمي غير دقيق؛ إذ أن الأصل هو توخي الموضوعية في الطرح. فالغاية ليس مع أو ضد هذا أو ذاك بل الغاية هي الوصول إلى الحقيقة قدر الإمكان بحسب ما تسعفنا به جملة المصادر والمراجع.

ثانيًا: موقف المراجع العربية من سياسة السلطان عبد الحميد الثاني فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

ارتبط المسلمون بفلسطين عامة، والقدس خاصة، ارتباطًا وثيقًا وعقائديًا ظاهرًا، وذلك لمكانتها الدينية عندهم؛ فهي أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، وهي أرض الإسراء والمعراج كما لها قدسية عند المسيحيين؛ ففيها وفق الفكر الديني المسيحي مهد المسيح وكنيسة القيامة، وكنيسة العذراء.

وقد اكتسبت فلسطين منذ بداية القرن التاسع عشر الميلادي أهمية كبيرة على مسرح السياسة الدولية وفي المحافل الدولية، وقد احتلت فلسطين هذه المكانة نظرًا لوقوعها على طريق المستعمرات الأوروبية في الهند وباقي بلدان آسيا، إضافةً لموقعها الاستراتيجي المهم في قلب الدولة العثمانية محط أطماع الدول الاستعمارية الكبرى آنذاك، كما أدى الصراع الفرنسي البريطاني على خطوط المواصلات العالمية عبر الشرق الأدنى لتشغل فلسطين اهتمامًا خاصًا بالنسبة للسياسة الاستعمارية الأوروبية؛ ونتيجة لهذه الأهمية لفلسطين أخذت فرنسا وبريطانيا تتسابقان في كسب جميع الوسائل التي تساعد كلا منهما على إيجاد موطئ قدم لها في فلسطين؛ وكان من أهم هذه الوسائل وسيلة الاستيطان اليهودي في فلسطين. (محمود1978: 19)

كما وشهد القرن التاسع عشر الميلادي بروز مجموعة من العوامل ساعدت في دفع الهجرة والاستيطان الصهيوني إلى فلسطين، أهمها: القنصليات الأوروبية التي لعبت دورًا مهمًّا في حماية اليهود، إضافة إلى التنظيمات العثمانية، وسوء الإدارة العثمانية في فلسطين، ثم قانون تملك الأجانب للأراضي فيها (شمالي2018 ع19 ج5: 440). ويرى أغلب المؤرخين أن البداية الفعلية للاستعمار الصهيوني على أرض فلسطين كانت عام 1882م، وعلى أسس كان الهدف منها تحويلها إلى وطن قومي لليهود وتمثلت بامتلاك الأراضي وإقامة المستعمرات عليها، وإحياء الثقافة واللغة العبريتين. (عوض1974 مج21: 253)

وقد مرت حركة الاستيطان الصهيوني في فلسطين بمرحلتين، الأولى: مرحلة الاستيطان غير المنظم (العشوائي) وتنتهي عام 1900م؛ حيث امتازت هذه المرحلة بسيطرة المشاريع الاستيطانية الفردية التي تمثلت بجهود ومساعي بذلها بعض المتحمسين من اليهود، واتخذت هذه المشاريع طابعًا خيريًا، وكان الدافع لها غالبًا العطف على فقراء اليهود ومساعدتهم، ولم تكن هذه الجهود منظمة(عوض1974 مج21: 253-254)، ومن أبرز المشاريع الفردية: مشروع مونتفيوري[6]، ومشروع أوليفانت.[7]

أما المرحلة الثانية، فهي مرحلة الاستيطان المنظم وتبدأ عام 1900م؛ فقد نجح ثيودور هرتز Theodore Hertzl[8]،

---

[6] مونتفيوري موشيه (1784-1885م): زعيم الجالية اليهودية في إنجلترا في القرن التاسع عشر الميلادي، ولد في إيطاليا، وعمل في مجال التجارة، وتسلم مناصب رسمية أهمها محافظ لندن، ثم لقب بالبارون مقابل أعماله الخيرية مع اليهود. انظر (عيلام 2006: 138)

[7] لورنس أوليفانت: كان سياسيًا ومبشرًا وصحفيًا ونائبًا في آن واحد، كرس جزءًا من حياته للتعرف على العالم وانهى رحلاته بالإقامة في حيفا، وقد وجد ضالته في الصهيونية كوسيلة لتطوير واستغلال الأراضي في فلسطين بأموال يهودية وعالمية، وكأداة لترسيخ النفوذ الإنجليزي عن طريق الهند، وقد نشر كتابين عن فلسطين هما: أرض جلعاد، وحيفا. انظر (أنطونيوس 2016/2015: 194)

[8] ثيودر هيرتزل (1860-1904م): مؤسس الحركة الصهيونية ولد في بودابست وانتقل إلي فيينا، وعمل في الصحافة، وضع مؤلفًا في اللغة الألمانية باسم "الدولة اليهودية"، انتخب رئيسًا للمؤتمر الصهيوني الأول، ثم رئيسًا للمنظمة الصهيونية. (الكيالي

في إقامة أول حركة يهودية عالمية تمثلت بالمؤتمر الصهيوني الأول عام 1897م، في مدينة بازل(بال) بسويسرا، الذي حضره عدد كبير من اليهود من جميع أنحاء العالم، واستمرت جلسات المؤتمر 3 أيام، ومن أبرز قرارات هذا المؤتمر: وضع البرنامج الصهيوني المعروف ببرنامج (بازل)، وتأسيس المنظمة الصهيونية العالمية لتنفيذ البرنامج الموضوع والذي نص على: "إن هدف الصهيونية هو إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين يضمنه القانون العام"(حلاق1978: 127–128)، ولتحقيق ذلك الهدف، حدد المؤتمر الخطوات الأربع الآتية(عبد الرحمن1981 ع1: 203):

1. العمل على استعمار فلسطين بواسطة العمال الزراعيين والصناعيين اليهود، وفق أسس مناسبة.
2. تنظيم وربط اليهود جميعًا عبر مؤسسات مناسبة، على الصعيدين المحلي والعالمي، كل منها حسب قوانين البلد المعني.
3. العمل على تقوية الحس والوعي القومي اليهودي وتعزيزهما.
4. اتخاذ خطوات تمهيدية للحصول على موافقة الدول، وذلك لتحقيق هدف الصهيونية.

وقد قال هرتزل في نهاية المؤتمر: "في بال، أرسيت أساس الدولة اليهودية"(الشريف2016: 290). وبناءً عليه برزت الحركة الصهيونية إلى الوجود، بشكلها العنصري الاستعماري التوسعي، واضعةً أمامها نظامًا متكاملًا لطرد الشعب الفلسطيني من أرضه وتشريده خارج حدوده، دون أي اعتبار لتاريخه، أو اكتراث لمستقبله ومصيره. (العيسى1993 مج20 ع2: 43–44)

ويعتبر هذا المؤتمر نقطة البداية لعقد المؤتمرات الصهيونية كل عام، والبدء بحملات دعاية واسعة، فسارعت الجمعيات اليهودية في مختلف بلدان العالم للإعلان عن انضمامها للحركة الصهيونية، وصمموا على الاستيلاء على فلسطين وإقامة وطن قومي لليهود على أرضها، وأخذوا يسعون لدى حكام أوروبا وقادة الرأي فيها لاكتساب دعمهم وتأييدهم (الغامدي1989م: 308).

وأعقب ذلك المؤتمر مؤتمرات عدة عقدها الصهاينة؛ لبحث قضية إنشاء الوطن القومي لليهود، فعقد المؤتمر الثاني في بازل(بال) بسويسرا ما بين 28–31 آب 1898م، الذي أسفر عن إنشاء صندوق الاستيطان الصهيوني وتقرر أن يكون الصندوق هو الجهاز المالي للمنظمة الصهيونية العالمية، وفي المؤتمر الصهيوني الثالث ما بين 15–18 آب 1899م، تم تسجيل هذا الصندوق في لندن شركة مساهمة محدودة، واتفقوا على أن يحصر هذا الصندوق نشاطه في فلسطين وسوريا، وأصبح فيما بعد عقد المؤتمرات الصهيونية يتم مرة كل سنتين بدلًا من اجتماعه السنوي، على أن تستمر أعمال اللجان المنبثقة عن هذه المؤتمرات. (مهاني2010: 4–5)

ولأن فلسطين تعد آنذاك من أملاك الدولة العثمانية فقد اتجه هرتزل إلى السلطان عبد الحميد الثاني لتحقيق هدفه؛ فأرسل إليه العديد من الرسائل والمشاريع المختلفة الحافلة بالعروض المغرية مقابل تحقيق أمله في إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين(عطية2020 ع9: 38)، وزار إسطنبول خمس مرات، وقابل السلطان مرتين، وكان هناك من مهد له تلك الاتصالات من الشخصيات العثمانية، وعدد من أصدقاء السلطان عبد الحميد الثاني المقربين مثل: فيليب دي

1994 ج7: 107)

نيولنسكي"DI Nulinsky"[9]، وصموئيل مونتاغيو "Montague"[10]، إلى جانب استخدام المال وسيلة مؤثرة لكسب موظفي البلاط العثماني. (الحوت1991: 359–360)

ثم جرت اتصالات بين هرتزل بوصفه رئيس الجمعية الصهيونية العالمية، وبين السلطان عبد الحميد الثاني، هدف منها هرتزل إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وأراد السلطان من هذه الاتصالات معرفة حقيقة خطط اليهود، ومعرفة قوة اليهود العالمية، وإنقاذ الدولة العثمانية من مخاطر اليهود، وانتهت هذه الاتصالات برفض السلطان عبد الحميد الثاني إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. (حرب 1991b : 28)

وقد بدأ هرتزل اتصالاته الأولى عبر نيولنسكي؛ فقام بزيارته الأولى إلى اسطنبول في 18 حزيران 1896م، قابل خلالها ابن الصدر الأعظم جاويد بك، وقدم خلالها عرض بمنح الدولة العثمانية مبلغ عشرين مليون ليرة تأخذها الدولة ثمنًا لفلسطين، إذ كان مدركًا لحاجة السلطان عبد الحميد الثاني إلى الأموال بسبب سوء أوضاع الدولة الاقتصادية، فيقول هرتزل في هذا الصدد: "نصرف عشرين مليون ليرة تركية لنصلح الأوضاع المالية في تركيا، ندفع من هذا المبلغ مليونين بدل فلسطين". (الصايغ1968: 33)

وفي أثناء هذه الزيارة لم يقابل السلطان عبد الحميد الثاني، لكنه تلقى رد السلطان مع صديقه نيولنسكي: "إذا كان هرتزل صديقك بقدر ما أنت صديقي فانصحه أن لا يسير أبدًا في هذا الأمر، لا أقدر أن أبيع ولو قدمًا واحدة من البلاد، لأنها ليست لي، بل لشعبي. لقد حصل شعبي على هذه الإمبراطورية بإراقة دمائهم وقد غذوها فيما بعد بدمائهم وسوف نغطيها بدمائنا قبل أن نسمح لأحد باغتصابها منا، لقد حاربت كتيبتان من جيشنا في سورية وفي فلسطين وقتل رجالنا الواحد بعد الآخر في بلفنه لأن أحدًا منهم لم يرض بالتسليم، وفضلوا أن يموتوا في ساحة القتال، الإمبراطورية التركية ليست لي وإنما للشعب التركي، لا أستطيع أبدًا أن أعطي أحدًا أي جزء منها...، فإذا قسمت الإمبراطورية فقد يحصل اليهود على فلسطين بدون مقابل، إنما لن تقسم إلا جثتنا ولن أقبل بتشريحنا لأي غرض كان". (حرب1991b: 142)

وقد علق المؤلف جهاد صالح في كتابه: "الطورانية التركية بين الأصولية والفاشية"، على نص هذه الرسالة، من خلال الملاحظات الآتية (صالح1987: 66):

1. يذكر السلطان عبد الحميد الثاني أن فلسطين أرض تركية، وليست عربية او حتى عثمانية، عندما يقول أنها ملك للشعب التركي.
2. يعترف السلطان عبد الحميد الثاني بالمقاومة العنيفة التي لاقاها الجيش التركي عند سيطرته على فلسطين، وهذه الحقيقة تدحض الافتراء الأول.
3. إن السلطان عبد الحميد الثاني لا يريد قطع علاقته مع هرتزل، فوجه رسالته على شكل نصيحة وعن طريق طرف ثالث(نيولنسكي).

---

[9] فيليب دي نيولنسكي"DI Nulinsky" (1841–1899م): صحفي وسياسي نمساوي من أصل بولوني، عمل في سفارة النمسا في إسطنبول، كما عمل كعميل مزدوج للسلطان عبد الحميد وهرتزل ولعدد من الدول الأوروبية، أسس وكالة أنباء في فينا، وأصدر صحيفة بريد الشرق اليومية. انظر (العريض والعمري 2019 مج16ع1:119)

[10] صموئيل مونتاغيو"Montague" (1832–1911م): رجل مصارف يهودي إنجليزي صاحب مؤسسة من أهم المؤسسات المصرفية في لندن، انضم إلى حركة "أحباء صهيون" وأصبح من زعمائها. انظر (رزوق 1968: 30)

وبعد رفض السلطان عبد الحميد الثاني طلب هرتزل، اتجه إلى البحث عن حليف آخر؛ فقام برحلته الثانية إلى إسطنبول في 14 تشرين الأول 1898م، ثم قابل هرتزل القيصر الألماني وليم الثاني"Wilhelm II"، دون أن يحصل منه على وعد بدعم المشروع الصهيوني في فلسطين، وقد لخص هرتزل هذا اللقاء بالعبارات الآتية:" لم يقل نعم ولا قال لا، يبدو أن قضيتنا خسرت بعض الأسهم". (العريض والعمري2019 مج16 ع1: 104)

وقد لخص علي محافظة الأسباب التي جعلت القيصر الألماني يتوقف عن تأييده لمشروع هرتزل، والحركة الصهيونية، فيقول: "الحكومة الألمانية لم تأخذ مشروع هرتسل والحركة الصهيونية مأخذ الجد، وإلى رغبتها في عدم إغضاب السلطان العثماني الذي فتح أبواب الدولة العثمانية للنفوذ الاقتصادي والعسكري الألماني، كما كان لموقف أغنياء اليهود السلبي من الحركة الصهيونية أثره في الموقف الألماني". (محافظة1981: 152)

أما الزيارة الثالثة فقد ساعده فيها اليهودي ارمنيوسفامبيري"Arminius Vambery"[11]، الذي تربطه صلة صداقة بالسلطان عبد الحميد الثاني؛ وقد نبهه صديقه فامبيري إلى أن السلطان سيستقبله ولكن بوصفه صحفيًا، وليس زعيمًا للمنظمة الصهيونية العالمية؛ فتوجه هرتزل إلى إستانبول، واستطاع بالفعل مقابلة السلطان عبد الحميد الثاني في 18 أيار 1901م، وامتدت المقابلة أكثر من ساعتين، قدم خلالهما مقترحات لتحسين الوضع الاقتصادي للدولة العثمانية مقابل الموافقة على إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وكان منطلق هرتزل للحديث مع السلطان قصة اندروكليس مع الأسد والشوكة التي انتزعها، فجلالة السلطان هو الأسد، والشوكة التي يود هرتزل انتزاعها هي الدين العام(حلاق1978: 175–176). وقد رفض السلطان عبد الحميد الثاني طلب هرتزل رفضًا قاطعًا.

وجاءت الزيارة الرابعة في شباط 1902م، ولم يقابل هرتزل السلطان عبد الحميد الثاني في هذه الزيارة، وقد عرض عليه السلطان عبر مستشاريه فتح الدولة العثمانية أمام اليهود من جميع الدول بشرط أن يصبحوا رعايا عثمانيين ويتخلوا عن جنسيتهم السابقة وأن يسكنوا مناطق الدولة العثمانية كلها عدا فلسطين، ومقابل ذلك يقوم اليهود بتصفية الدين العام للدولة العثمانية، واستثمار مناجم المعادن فيها، ولأن هذا العرض لا يحقق آمال هرتزل فقد تم رفضه. (الحوت1991: 363–364)

وكانت زيارة هرتزل الخامسة والأخيرة لإسطنبول في نهاية تموز 1902م، وقد جاءه الرد النهائي من السلطان عبد الحميد الثاني وهو كالآتي: يمكن لليهود أن يستقروا في الدولة العثمانية، شرط ألا يتجمعوا في مكان واحد، بل في الأماكن التي تحددها الحكومة لهم، وشرط أن تقرر الحكومة عددهم، وسيعطون الجنسية العثمانية، وستطبق عليهم الواجبات المدنية، بما فيها الخدمة العسكرية، كما سيخضعون لقوانين البلاد كالأتراك تمامًا. (الحوت1991: 364–365)

وهكذا اضطر هرتزل إلى التحول من إسطنبول إلى لندن؛ لاقتناعه بعدم إمكانية الحصول على امتياز التوطين في فلسطين إلا بعد هزيمة الدولة العثمانية وتقسيمها. (الحوت1991: 365)

وبصورة عامة أكدت الكثير من المراجع العربية على رفض السلطان عبد الحميد الثاني إعطاء وطن قومي لليهود في فلسطين، ورفضه كل الإغراءات المادية والسياسية التي عرضت عليه من الصهيونية العالمية، وقد استندت هذه

[11] أرمنيو سفامبيري(1832–1913م): مستشرق ورحالة هنغاري من أصل يهودي، كان يجيد 12 لغة بطلاقة، اعتنق الإسلام في إسطنبول ثم اعتنق البروتستانتية عندما أصبح أستاذًا للغات الشرقية في جامعة بودابست، وكان صديقًا شخصيًا للسلطان عبد الحميد الثاني. انظر (بدوي 1993: 414؛ عبد الواحد وعدنان 2011 مج18 ع8: 189)

الدراسات بشكل أساسي على مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني، وما نقل عنه من آراء. (النعيمي1997: 112–157؛ النتشة1991: 176)

ويقول محمد حرب رئيس مركز الدراسات العثمانية في القاهرة، وهو مترجم ومحقق مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني: "كان السلطان يرى عدم توطين مهاجرين يهود في فلسطين حتى يبقى العنصر العربي المسلم محافظًا على تفوقه الطبيعي فيها"، ويذكر حرب أن السلطان كان يرى أن السماح لليهود بالتوطن في فلسطين سيسمح لهم في وقت قصير جدًّا بأن يجمعوا في أيديهم وسائل القوة في المكان الذي يستقرون فيه، وفي هذه الحالة يقول السلطان: "تكون قد وقَّعنا قرارًا بالموت على إخواننا في الدين" ويقصد الفلسطينيين. (حرب 1991b : 28–29)

وبالإضافة لرفض السلطان عبد الحميد الثاني لمشروع هرتزل، فقد وصف أعمال الحركة الصهيونية وهرتزل، بقوله: "لا يريد الصهيونيون الاشتغال بالزراعة فقط في فلسطين، بل إنهم يريدون إنشاء حكومة لهم وانتخاب ممثلين سياسيين لهم، وإني أفهم جيدًا معنى تصوراتهم الطامعة هذه، وإنهم لسذج إذا تصوروا أني سأقبل محاولاتهم هذه...إن هرتزل يريد أرضًا لإخوانه في دينه لكن الذكاء ليس كافيًا لحل كل شيء". (حرب1991b كتاب مذكرات السلطان عبد الحميد: 29)

ونتيجة لفشل اتصالات هرتزل بالسلطان عبد الحميد الثاني، صرح هرتزل أنه يفقد الأمل في تحقيق أماني اليهود في فلسطين، وأن اليهود لن يستطيعوا دخول الأرض الموعودة، طالما أن السلطان عبد الحميد الثاني قائمًا في الحكم مستمرًا فيه. (الغامدي1989 ع2: 315؛ حرب 1991b: 29)

ويظهر موقف السلطان عبد الحميد الثاني من القضية الفلسطينية جليًا في قوله عن القدس التي هي جزء لا يتجزأ عن فلسطين: "لماذا نترك القدس؟... إنها أرضنا في كل وقت وفي كل زمان وستبقى كذلك، فهي من مدننا المقدَّسة وتقع في أرض إسلامية، لا بد أن تظل القدس لنا". (حرب1991b: 29)

يلاحظ مما سبق أن الاتجاه العام المسيطر على المراجع العربية هو الدفاع عن السلطان عبد الحميد الثاني ورفضه إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، ولذلك يجب إعادة النظر في كل الإشكاليات المتعلقة بتاريخ الدولة العثمانية عامة، والسلطان عبد الحميد الثاني خاصة، وذلك من منطلق السياسة الداخلية والخارجية وما كان يحيط بالدولة العثمانية من مخاطر خاصة في حروبها ضد روسيا؛ بالإضافة إلى ضرورة أن تكون القراءة التاريخية للأحداث ذات بُعد معرفي وقدرة على التحليل ومعرفة العقلية والنظرة التي دافع عنها السلطان عبد الحميد الثاني، التي ذهب حكمه وعرشه من أجل الدفاع عن القدس وفلسطين.

الخاتمة

لقد عالج هذا البحث صورة السلطان عبد الحميد الثاني (1876–1909م) في المراجع العربية، فعرض أبرز وجهات نظر الكُتّاب العرب في سياسة حكم السلطان عبد الحميد الثاني، وقد يكون أهم ما توصلت إليه الدراسة من خلال البحث والتحليل والمعالجة في المصادر والمراجع ما يأتي:

1–تولى السلطان عبد الحميد الثاني الحكم في ظروف صعبة؛ لذا كان عليه أن يحارب على جبهات عديدة داخلية وخارجية للحفاظ على دولته وعرشه، والحقيقة أن السلطان عبد الحميد الثاني قام بجهود كبيرة في التصدي لهذه المؤامرات والصراعات الطويل خدمةً لدينه ودولته وأمته، طامحًا في جمع الأمة تحت راية واحدة، الأمر الذي أوصله في النهاية لخسارة عرشه والانقلاب عليه عام 1909م من قبل جمعية الاتحاد والترقي.

2–حاول السلطان عبد الحميد الثاني في بداية حكمه إقامة الحياة الدستورية، ولكن الظروف التي أحاطت بتوليه

العرش وعدم ثقته في نزاهة وكفاءة من حوله من رجال الدولة، بالإضافة إلى الأزمات الداخلية والخارجية التي ألمَّت بالدولة مما دفعه في النهاية إلى تركيز السلطة في يديه بالتدريج وامتلاكه زمام الأمر.

3- يوجد اختلاف كبير في وجهات نظر المراجع العربية للدولة العثمانية عامة، والسلطان عبد الحميد الثاني خاصة؛ فمنهم من رأى أن عهد السلطان عبد الحميد الثاني يتميز بالاستبداد، ومنهم من رأى أن هذا الاستبداد كان من مستلزمات المحافظة على الدولة العثمانية وبقاء ديمومتها.

4- إن أغلب المراجع العربية لم تعتمد على وثائق أصيلة للتنقيب عن الحقيقة التاريخية فيما ذهبت إليه، بل إن أغلب الأحكام التاريخية مبنية عند كثير من المؤلفين، بحسب وجهة النظر الفكرية المسبقة لديه؛ وهذا أمر في منهج البحث العلمي غير دقيق؛ إذ إن الأصل هو توخي الموضوعية في الطرح؛ فالغاية ليس مع أو ضد هذا أو ذاك بل الغاية هي الوصول إلى الحقيقة قدر الإمكان بحسب ما تسعفنا به جملة المصادر والمراجع.

إن الاتجاه العام المسيطر على المراجع العربية هو الدفاع عن السلطان عبد الحميد الثاني، ورفضه إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، مع وجود بعض الدراسات الناقدة للسلطان عبد الحميد الثاني تجاه الاستيطان الصهيوني في فلسطين؛ ولذلك يجب إعادة التفكير في كل الإشكاليات المتعلقة بتاريخ الدولة العثمانية عامة، والسلطان عبد الحميد الثاني خاصة، وذلك من منطلق السياسة الداخلية والخارجية وما كان يحيط بالدولة العثمانية من مخاطر، إضافة إلى ضرورة أن تكون القراءة التاريخية للأحداث ذات بُعد معرفي وقدرة على التحليل ومعرفة العقلية والنظرة التي دافع عنها السلطان عبد الحميد الثاني، التي ذهب حكمه وعرشه من أجل الدفاع عن القدس وفلسطين.

The Image of Sultan Abdul Hamid II in the Arabic Sources (A Study of his Policy towards the Constitutional Issue and the Palestinian Issue, 1876-1909)

Alaa Saadeh[1], *Mujahed Jamal Al-Tlohi*[2]

ABSTRACT

This study sheds light on the position of the Arab sources on the policy of the Ottoman Sultan Abdul Hamid II regarding the constitutional issue and the Palestinian cause. Specific examples were selected from the Arabic sources that reflect different points of view on the positions of Sultan Abdul Hamid II, and the most important issues of his time, such as his positions on the constitutional issue and the Palestinian cause, and the most important challenges he faced. The study relied on the historical, descriptive, and analytical method based on collecting the historical scientific material from its original sources, and then analyzing and using it in the formulation of historical events, as well as documenting it in a systematic historical manner.

Keywords: *Arabic sources, Sultan Abdul Hamid, Ottoman constitution, Zionist movement, Palestinian cause*.

[1] Corresponding Author, email, Saadeh1981@gmail.com, (Alaa Saadeh) Orcid number: https://orcid.org/0000-0003-1069-5304, Department of History, Al al-Bayt University, Jordan.
[2] Email, Jehadjamal2010@hotmail.com, (Mujahed Jamal Al-Tlohi) Orcid number: https://orcid.org/0000-0002-2596-8793, Researcher, Ministry of Education, Jordan.

Received on 6/1/2022 and accepted for publication on 5/7/2022.

المصادر والمراجع العربية

أبو ميزر، منال ماجد (2017)؛ *سنتان مفصليتان في حكم الإمبراطورية العثمانية*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، كلية الدراسات العليا، فلسطين.

آرمسترونج، هـ.س. (1952)؛ *الذئب الأغبر مصطفى كمال*، القاهرة: دار الهلال، ط1.

أنطونيوس، ديانا (2016/2015)؛ *دراسة سياسية لأوضاع القدس (1831–1914م)*، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا.

أوغلي، عائشة عثمان (1991)؛ *والدي السلطان عبد الحميد الثاني من مذكرات الأميرة عائشة عثمان أوغلي*، ترجمة صالح سعداوي، عمان–الأردن: دار البشير للنشر والتوزيع، ط1.

بدوي، عبد الرحمن (1993)؛ *موسوعة المستشرقين*، بيروت: دار العلم للملايين، ط3.

برو، توفيق علي (1960)؛ *العرب والترك في العهد الدستوري العثماني 1908–1914م*، القاهرة: دار الهنا للطباعة، ط1.

البستاني، سليمان (1908)؛ *عبرة وذكرى، أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده*، القاهرة: مطبعة الأخبار، ط1.

حراز، رجب (1970)؛ *الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب1840–1909م*، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ط1.

حرب، محمد (1991a)؛ *السلطان عبد الحميد الثاني آخر السلاطين العثمانيين الكبار*، دمشق: دار القلم، ط1.

حرب، محمد (1991b)؛ *مذكرات السلطان عبد الحميد*، دمشق: دار القلم، ط3.

حلاق، حسان (1978)؛ *موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897–1909م*، بيروت: جامعة بيروت العربية.

الحوت، بيان نويهض (1991)؛ *فلسطين: القضية، الشعب، الحضارة*، بيروت: دار الاستقلال للدراسات والنشر، ط1.

الخراشي، سليمان (1999)؛ *كيف سقطت الدولة العثمانية*، الرياض– المملكة العربية السعودية: دار القاسم للنشر والتوزيع، ط1.

رامزور، آرنست (1960)؛ *تركية الفتاة وثورة 1908م*، ترجمة صالح أحمد العلي، مراجعة نقولا زيادة، بيروت– نيويورك: مؤسسة فرنكلين المساهمة للطباعة والنشر، ط1.

رزوق، أسعد (1968)؛ *إسرائيل الكبرى دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني*، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت: مركز الأبحاث، ط1.

الشريف، دعاء (2016)؛ *التوراة تثبت أن فلسطين أرض عربية*، بيروت: دار الفرات للنشر والتوزيع، ط1.

الشلق، أحمد زكريا (2002)؛ *العرب والدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة (1516–1916م)*، القاهرة: الدار العربية للنشر، ط1.

شمالي، إلهام (2018)؛ "النشاط الاستيطاني اليهودي في فلسطين قبل عام 1901م".*مجلة البحث العلمي في الآداب*، جامعة عين شمس، ع 19، الجزء 5،ص437–458.

الشناوي، عبد العزيز محمد (2005)؛ *الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها*، ج3، ج4، القاهرة–مصر: مكتبة الانجلو المصرية، ط1.

صالح، جهاد (1987)؛ *الطورانية التركية بين الأصولية والفاشية*، بيروت: دار الصداقة للطباعة والنشر، ط1.

الصايغ، أنيس (1968)؛ *يوميات هرتزل*، ترجمة هلدا شعبان الصايغ، بيروت، لبنان: مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ط1.

عبد الرحمن، أسعد (1981)؛ "المنظمة الصهيونية العالمية عهد هرتسل وويزمن (1897–1946م)". *مجلة شؤون عربية*، جامعة الدول العربية، ع1، ص202–210.

عبد الواحد، محمود وعدنان، مواهب (2011)؛ "موقف السلطان عبد الحميد الثاني من الحركة الصهيونية".*مجلة جامعة تكريت للعلوم*، العراق، مج 18،ع 8،ص 172-195.

العريض، وليد والعمري، عمر (2019)؛ "إجراءات الدولة العثمانية لمنع التسلل الصهيوني إلى متصرفية القدس في عهد السلطان عبد الثاني (1876-1909م) ".*مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب*، مج 16، ع1،ص 103-124.

عطية، محمد (2020)؛ "السلطان عبد الحميد وفترة حكمه بين الحقيقة والافتراء". ع 9، *مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية*، كلية الآداب والعلوم، جامعة المرقب، ليبيا، ص23-45.

علي، أورخان محمد (2008)؛ *السلطان عبد الحميد الثاني حياته وأحداث عصره*، إسطنبول: مكتبة المهتدين الإسلامية، ط4، بيوكجاملجة.

عوض، عبد العزيز (1969)؛ *الإدارة العثمانية في ولاية سورية (1864-1914م)*، القاهرة: دار المعارف، ط1.

عوض، عبد العزيز (1974)؛ "نشأة الاستيطان الصهيوني في فلسطين (1831-1914م)" .*المجلة التاريخية المصرية، الجمعية التاريخية المصرية*، مج 21،ص253-284.

العيسى، محمد عبدالله (1993)؛ "الفكرة الصهيونية عند هرتسل بين النظرية والتطبيق (1894-1904م)". *مجلة دراسات الجامعة الأردنية*، مج 20، ع 2،ص30-55.

عيلام، يغال (2006)؛ *ألف يهودي في التاريخ الحديث*، ترجمة عدنان أبو عامر، دمشق: مؤسسة فلسطين للثقافة، ط1.

الغامدي، سعيد (1989)؛ "موقف السلطان عبد الحميد الثاني من اليهود في فلسطين".*مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية*، ع 2، ص297-333.

فريد بك، محمد (1981)؛ *تاريخ الدولة العليا العثمانية*، تحقيق إحسان حقي، بيروت: دار النفائس، ط1.

كوثراني، وجيه (1988)؛ *السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1.

مانتران، روبير (1992)؛ *تاريخ الدولة العثماني*ة، ترجمة بشير سباعي، ج1، القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ط1.

محافظة، علي (1981)؛ *العلاقات الألمانية الفلسطينية (1841-1945م)*، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1.

محمود، أمين (1978)؛ "التوسع الاستعماري الغربي وفكرة الدولة اليهودية (1798-1917م) ".*مجلة دراسات الجامعة الأردنية*، مج 5، ع 1، ص19-45.

مصطفى، أحمد عبد الرحيم (1986)؛ *في أصول التاريخ العثماني*، بيروت: دار الشروق، ط2.

مهاني، علي أكرم (2010)؛ *العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين (1918-1936م)*، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

الموقع الإلكتروني لقرية المسمية في فلسطين: www.elmasmiya.blogspot.com

الموقع الإلكتروني للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات:www.dohainstitute.org

الموقع الإلكتروني للموسوعة العربية: www.arab-ency.com.sy

الموقع الإلكتروني: www.ektab.com

الموقع الإلكتروني: www.marefa.org

النتشة، رفيق شاكر (1991)؛ *السلطان عبد الحميد الثاني وفلسطين السلطان الذي خسر عرشه من أجل فلسطين*، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3.

النعيمي، أحمد نوري (1997)؛ *اليهود والدولة العثمانية*، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1.

ياغي، إسماعيل (1996)؛ *الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث*، الرياض: مكتبة العبيكان، ط1.

REFERENCES

Abu Mīzar, Manāl Mājid (2017); *Two pivotal years in the rule of the 'Ottoman Empire*. Unpublished MA. Thesis, Birzeit University, College of Graduate Studies, Palestine.

Anṭūnyūs, Diyānā (2015/2016); *A Political Study of the Conditions of Jerusalem (1831-1914 AD)*. Unpublished PhD. Thesis, Damascus University, Syria.

Armstrong, H.S. (1952); *The Dusty Wolf, Muṣṭafā Kamāl*, Cairo: Dār al-Hilāl.

'Abd al-Raḥmān, As'ad (1981); "The World Zionist Organization, The Era of Hertzl and Weizmann (1897-1946 CE)". *Arab Affairs Magazine*, Jami'at al-Duwal al-'Arabiyah, No. 1, pp. 202-210.

'Abd al-Wāḥid, Maḥmūd and 'Adnān, Muwāhib (2011); "Sulṭān 'Abd al-Ḥamīd II's Position on the Zionist Movement". *Tikrit University Journal of Science*, Iraq, Vol. 18, No. 8 Pp. 172-195.

'Alī, 'Orkhān Moḥammad (2008); Sulṭān 'Abd al-Ḥamīd II, his life and the events of his time, Isṭanbul: al-Muhtadīn Islamic Library, Buyuk Camelce, 4th ed.

al-'Arīḍ, Walīd and al-'Umarī, 'Umar (2019); "The Measures of the Ottoman Empire to Prevent the Zionist Infiltration of the Mutasarrifat of Jerusalem during the Reign of Sulṭān 'Abd al-Ḥamīd II (1876-1909AD)". *Journal of the Union of Arab Universities for Literature*, vol. 16, No. 1, Pp 03-124.

'Aṭīyā, Muḥammad (2020); "Sulṭān 'Abd al-Ḥamīd and the period of his rule between Truth and Slander". *Journal of Humanities and Applied Sciences*, College of Arts and Sciences، University of Marqab, Libya, Issue 9, pp. 23-45.

'Awad, 'Abd al-'Azīz (1969); *The 'Ottoman Administration in the State of Syria (1864-1914 AD)*, Cairo: Dār al-Ma'ārif.

'Awaḍ, 'Abd al-'Azīz (1974); "The Rise of Zionist Settlement in Palestine (1831-1914 AD)".*The Egyptian Historical Journal*, The Egyptian Historical Society, vol. 21, pp. 253-284.

'Aylām,Yighāl (2006); *A Thousand Jews in Modern History*,'Adnān Abu 'Āmir trans., Damascus: Palestine Foundation for Culture.

Badawī, 'Abd el-Raḥmān (1993); *Encyclopedia of Orientalists*, Beirut: Dār al-'Ilm lil-Malāyīn, 3rd ed.

Berro, Tawfīq 'Alī (1960); *The Arabs and the Turks in the Ottoman Constitutional Era 1908-1914 AD*, Cairo: Dār al-Hanā lil-Ṭibā'ah.

al-Būstānī, Sulaymān (1908); *An Example and a Memory, or the Ottoman Empire before and after the Constitution*, Cairo: al-Aḫbār Press.

Farīd Bek Muḥammad (1981); *History of the Ottoman Supreme State*, Ihsān Ḥaqqī, Beirut: Dar al-Nafa'is.

al-Ghāmidī, Sa'īd (1989); "The Position of Sulṭān 'Abd al-Ḥamīd II towards the Jews in Palestine". *Journal of Imam Mohammad ibn Saud Islamic University*, no. 2, pp. 297-333.

Ḥarb, Muḥammad (1990a); *Sultan 'Abd al-Hamid II, the last of the great Ottoman Sultans*, Damascus: Dār al-Qalam.

Ḥarb, Muḥammad (1991b); *Memoirs of Sulṭān 'Abd al-Ḥamīd,* Damascus: Dār al-Qalam, 3rd ed.

Ḥallāq, Ḥassān (1978); *Th Position of the Ottoman State on the Zionist Movement 1897-1909 CE*, Beirut: Beirut Arab University.

Ḥarrāz, Rajab (1970); *The Ottoman Empire and the Arabian Peninsula 1840-1909 AD*, Cairo: Institute of Arab Research and Studies.

al-Ḥawt, Bayān Nuwayhiḍ (1991); *Palestine: The Case, the People, the Civilization*, Beirut: Dār al-Istiqlāl for Studies and Publishing.

al-'Īsā, Muḥammad 'Abd Allāh (1993); "Hertzl's Zionism Idea between Theory and Practice (1894-1904 AD)". *Journal of Jordan University Studies*, vol. 20, no. 2, pp. 30-55.

al-Kharāshī, Sulaymān (1999); *How the Ottoman Empire Fell*, Riyadh: Dār al-Qāsim lil-Nashr wa-al-Tawzī'.

Kawtharānī, Wajīh (1988); *Authority, Society and Political Action from the History of the Ottoman State in the Levant*, Beirut: Center for Arab Unity Studies.

Maḥāfẓah, ʻAlī (1981); *German-Palestinian Relations (1841-1945 AD)*, Beirut: The Arab Foundation for Studies and Publishing.

Mahānī, ʻAlī Akram (2010); *British-Zionist Relations in Palestine (1918-1936 AD)*، unpublished MA. thesis, The Islamic University, Gaza, Palestine.

Maḥmūd, Amīn (1978); "Western Colonial Expansion and the Idea of the Jewish State (1798-1917 AD)". *Dirāsāt.* Jordan University, vol. 5,،no.1, pp.19-45.

Mantran, Robert (1992); *History of the Ottoman Empire*, Bashīr Sibāʻī, trans., vol.1, Cairo: Dār al-Fikr lil-Dirasāt wa-al-Nashir wa-al-Tawzī ʻ, 1st ed.

Muṣṭafā, Aḥmad ʻAbd al-Raḥīm (1986); *On the Origins of Ottoman History*, Beirut: Dār al-Shurūq, 2nd ed.

al-Natsheh, Rafīq Shākir (1991); *Sulṭān ʻAbd al-Ḥamīd II and Palestine, the Sulṭān who lost his throne for Palestine*, Beirut: The Arab Foundation for Studies and Publishing, 3rd ed.

al-Nuʻaymī, Aḥmad Nūrī (1997); *The Jews and the Ottoman Empire*, Beirut: al-Risālah Foundation.

Oghlī, ʻĀʼishah ʻOthmān (1991); *My Father Sultan ʻAbd al-Hamid II in the Memoirs of Princess ʻĀʼishah ʻOthmān Oghlī,* ʻAmman: Dār al-Bashīr lil-Nashir wa-al-Tawzīʻ.

Ramsour, Ernst (1960); *The Young Turks. Prelude to the Revolution of 1908 AD*, Ṣāliḥ Aḥmad al-ʻAlī trans., Nīqūlā Ziyādah revised, Beirut-New York: Franklin Foundation,1st ed.

Razzūk, Asʿad (1968); *Greater Israel, A Study in Zionist Expansionist Thought*, Palestine Liberation Organization, Beirut: Research Center, 1st ed.

Shamālī, Elhām (2018); "Jewish settlement activity in Palestine before 1901 AD" *Journal of Scientific Research in Arts*, ʻAin Šams University, No. 19, Part 5, pp. 437-458.

al-Sharīf, Duʻāʼ (2016); *The Torah Proves that Palestine is an Arab Land*, Beirut: Dār al-Furāt for Publishing and Distribution.

al-Shalaq, Aḥmad Zakariyā (2002); *The Arabs and the Ottoman State from Submission to Confrontation (1516-1916 AD)*, Cairo: al-Dār al-ʻArabiyah lil-Našir.

al-Shannāwī, ʻAbd al-ʻAzīz Muḥammad (2005); *The Ottoman Empire is a Slandered Islamic State*, vol. 3, vol. 4, Cairo: Anglo-Egyptian Library.

al-Ṣāigh, Anīs (1968); *The Diaries of Hertzl*, Hildā Shaʻbān al-Ṣāigh trans., Beirut: Markaz al-Abḥāth Munaẓamat al-Taḥrīr al-Falasṭinīyah.

Ṣāliḥ, Jihād (1987); *Turkish Turanism between Fundamentalism and Fascism*, Beirut: Dār al-Ṣadaqah for Printing and Publishing.

Yāghī, Ismāʻīl (1996); *The Ottoman Empire in Modern Islamic History*, Riyadh: ʻObeikān Library, 1st ed.

Website of the village of Masmiya in Palestine: www.elmasmiya.blogspot.com

Website of the Arab Center for Research and Policy Studies: www.dohainstitute.org

Website of the Arabic Encyclopedia: www.arab-ency.com.sy

Website: www.ektab.com

Website: www.marefa.org